ECONOMIC EMPOWERMENT OF WOMEN IN ALGERIA BETWEEN FINANCING OBSTACLES AND PROSPECTS FOR ENTREPRENEURSHIP

Djazia HASSINI 1

Dr., Hassiba Ben Bouali Chlef University - Algeria

Suad ELMILOUDI 2

Dr., Hassiba Ben Bouali Chlef University - Algeria

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of women's economic empowerment in Algeria as a goal of the United Nations Sustainable Development Goals for the year 2030. Algeria has realized the importance of integrating and empowering women socially, culturally and economically, so it worked to provide the legal environment supportive of the positive participation of women in economic activities. This is in addition to the international agreements that it has ratified to achieve the empowerment of women and activate their role in development. The study sought to answer the main question, which revolves around the challenges that women face in leading their own projects by analyzing the obstacles that women face and limit their economic contribution to society, as Algeria includes the largest percentage of women engineering graduates in the world, with a rate of 48.5% of the total engineering graduates. In the country, however, men still dominate the profession itself. In order to answer this problem, the deductive approach is relied on, with its appropriate description and analysis tools, to study the legal and financial system to support women's entrepreneurship, confront the obstacles that prevent them from achieving their success, and put forward proposals that contribute to their pioneering leadership in the business world. The study reached a set of results, the most important of which is that women in Algeria face many social, administrative and economic difficulties in the field of entrepreneurship. The authorities must work to promote innovation and creativity in women's entrepreneurship projects and provide legal and financial support to develop their creativity while finding innovative ways to market and develop women's entrepreneurship projects.

Key words: Economic Empowerment, Financing Obstacles.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.23.8

d.hassini@univ-chlef.dz

s.elmiloudi@univ-chlef.dz

التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر بين عراقيل التمويل وآفاق ريادة الأعمال

جازية حسيني

د، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف -الجزائر

سعاد الميلودي

د، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر باعتباره هدفاً من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد أدركت الجزائر أهمية إدماج وتمكين المرأة اجتماعياً ثقافياً واقتصادياً، لذا عملت على توفير البيئة القانونية الداعمة للمشاركة الإيجابية للمرأة، في الأنشطة الاقتصادية، هذا فضلاً عن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها لتحقيق تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية.

سعت الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي والذي يدور حول التحديات التي تواجه المرأة في قيادة مشاريعها الخاصة من خلال تحليل العراقيل التي تواجه المرأة وتحدّ من ومساهمتها الاقتصادية في المجتمع إذ تضم الجزائر النسبة الأكبر من النساء خرّيجات اختصاص الهندسة في العالم، بنسبة 48.5% من مجموع خرّيجي الهندسة في البلاد لكن لا يزال الرجال يسيطرون على المهنة بحدّ ذاتها.

للإجابة على هذه الإشكالية يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل المناسبين لدراسة المنظومة القانونية والمالية لدعم ريادة الأعمال النسوية ومواجهة العراقيل التي تحول دون تحقيق نجاحاتهن وطرح اقتراحات تساهم في قيادة رائدة لهن في عالم الأعمال.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المرأة في الجزائر تواجه العديد من الصعوبات الاجتماعية، الإدارية والاقتصادية في مجال ريادة الأعمال وتتركز أهمها في صعوبات التمويل، ارتفاع الضرائب، صعوبات في عملية التسويق، وعدم قدرة المرأة المقاولة على المنافسة خاصة إذا كان رأسمالها محدود، لذا وجب على السلطات العمل على تعزيز الابتكار والإبداع بمشروعات ريادة الأعمال النسائية وتوفير الدعم القانوني والمادي لتطوير إبداعاتهن مع إيجاد طرق مبتكرة للتسويق وتطوير مشروعات ريادة الأعمال النسائية.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة، عراقيل التمويل.

مقدمة:

تسعى دول العالم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً وهذا وفق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، حيث يتعين على الحكومات العمل على سدّ الفجوات بسبب النوع الاجتماعي في عدد من المجالات، من خلال ضمان مشاركة فعالة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها، باعتبارها قادرة على اتخاذ قرارات الادخار والاستثمار وكذلك في تأسيس مشروعات استثمارية جديدة لريادة الأعمال، وإتاحة الفرص من أجل الوصول إلى الفئات الضعيفة وبشكل خاص النساء ذوات الدخل المنخفض؛

أصبح تمكين المرأة هدفاً أساسياً لكثير من المشاريع التنموية الحكومية، لأنه حسب التعريف الذي وضعه البنك الدولي فإن تمكين المرأة يشكل أحد العناصر الأساسية للتقليل من الفقر بالإضافة إلى كونه عنصراً أساسياً في التنمية، فالتمكين الاقتصادي للمرأة يعد من الاستراتيجيات الهامة لتنمية المجتمع و زيادة فعاليته كماً ونوعاً، هذا ما أكدت عليه توصيات المؤتمرات التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة خلال العقود الماضية، كضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة وموجهة وكذا مخططة في عمليات التنمية الشاملة لهذا طالبت العديد من الهيئات والمنظمات سواء كانت منظمات دولية أو حكومية بالمساواة والعدل في التنمية وتمكينها اقتصاديا ؛

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يعد من أهم العوامل التي تساعد على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعكس عدد من المؤشرات التي تُصدرها المؤسسات الدولية بصفة دورية وضع المرأة والتطور الذي يطرأ عليه عبر الزمن والفروق القائمة بني الدول، ويمكن أن تكون هذه المؤشرات مفيدة في الوقوف على وضع المرأة في الجزائر، سواء لتقييم وضع الجزائر بين دول العالم، أو للتعرف بشكل موضوعي على مردود الجهود المبذول لتمكين المرأة والقضاء على التمييز ضدها وحمايتها.

وإدراكاً لأهمية تمكين المرأة على عدد من المستويات ولاسيما الاقتصادية منها، تبنت الجزائر العديد من المبادرات الهادفة إلى حفز مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وسعت إلى الاهتمام بتوفير فرص عمل الإناث لاسيما اللواتي تقطن المناطق النائية واللواتي تندرجن في فئات السكان الهشة، كما عملت على تعديل القوانين واللوائح وبيئات العمال بما يساعد النساء على الانخراط في سوق العمل؛

يتسم عمل المرأة في الجزائر بمستويات عالية من الضعف والأجور المنخفضة في كثير من الأحيان، مما يعكس واقع توظيف المرأة في منطقة شمال إفريقيا، الشابات اللائي أكملن تعليمهن العالي أكثر عرضة للبطالة ثلاث مرات مقارنة بالرجل، كان الدافع وراء بطالة النساء المتعلمات جزئيا هو انخفاض توافر فرص العمل في القطاع العام، الى جانب عدم كفاية نمو الفرص في القطاع الخاص، في الجزائر 57% من النساء المعاملات يعملن في القطاع العام.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من التقدم الكبير في جوانب كثيرة من مجالات تمكين المرأة، لاسيما في جانبي التعليم والصحة، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة، لاتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة، يركز على الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للتمكين؛ إذ تحتاج المرأة إلى أن تتاح لها فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية، إن مؤشرات الواقع تشير إلى أن

معدل مساهمة المرأة الجزائرية في قوة العمل ضئيل وتقدمها بطيء، وأن مجالات عملها محدودة وأن التغيير الذي حدث في عملها كمي أكثر منه نوعي ويعود ذلك الى مجموعة العراقيل التي تحول دون ريادة المرأة في الجزائر و نحاول التركيز على المعوقات التمويلية بالتحديد من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي وهو: ماهي العراقيل التي تحول دون ريادة المرأة في الجزائر وتمكينها اقتصاديا و كيفية التغلب عليها ؟ ما النهج الذي اتبعته السلطات الرسمية لتوفير التمويل اللازم لريادة المرأة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق، سيتم اختيار الفرضيات التالية:

- يعتبر التمويل التحدي الوحيد الذي يواجه ريادة المرأة في الجزائر
- التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر يتطور بشكل ايجابي وسريع .

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المتناول والمتغيرات التي تبحثها وهي التمكين الاقتصادي للمرأة وريادة الأعمال، إذ يحظى مفهوم ريادة الأعمال باهتمام الباحثين في هذا العصر ويمكن أن تشكل الدراسة الحالية إضافة جديدة إلى الدراسات السابقة في حقل ريادة الأعمال في الجزائر، إذ انه مع زيادة تمكينها سينعكس ذلك على تسريع عملية النمو والوصول إلى تنمية مستدامة وقد تبنت عدة منظمات إنمائية مبدأ تمكين المرأة وجعلت في ذلك هدفاً رئيسياً في برامجها وتخصيص برامج عن السياسات الجندرية الخاصة بالرجل و المرأة ويهدف تمكين المرأة إلى توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى تتمكن النساء من اتخاذ القرار والتحكم في الموارد وبالتالي فان زيادة تمكين المرأة قد يشكل عنصراً ومفتاحاً أساسياً لعملية التنمية المستمرة، فالمكانة المتميزة التي توليها الجزائر بالموازاة مع المنظمات العالمية لموضوع التمكين الاقتصادي للمرأة ومجالات وصولها إلى ريادة الأعمال .تعمل على تبديد العراقيل وخاصة التمويلية منها، ومن خنا يمكن تحديد أهداف الدراسة بما يلى :

- تحليل واقع تمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر.
- معرفة مختلف العراقيل التي تحول دون ريادة الأعمال في الجزائر .
- التعرف على حجم التمويل المستهدف من الوكالات الداعمة للمرأة المقاولة في الجزائر.
 - الكشف عن التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة العاملة .

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة منهجية واضحة قوامها العرض والتحليل والاستنتاج من خلال المنهج الاستنباطي بأدواته والمتمثلة في الوصف والذي تم الاعتماد عليه لدراسة الجانب النظري من الدراسة المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة والعراقيل التي وريادة الأعمال، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك لتحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية والعراقيل التي

تحول دون ريادة الأعمال للمرأة في الجزائر سواء كانت تشريعية أو اقتصادية أو جندرية. وتنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

- 1- أدبيات والدراسات السابقة
- 1-1 التمكين الاقتصادي للمرأة

1-1-1 تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة

وفق تعريف الاسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2012، فإن عملية تمكين المرأة هي العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها، فتكسبها الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل، وهذا تعريف عام لجميع جوانب عملية تمكين المرأة وقد أجمعت غالبية الدراسات الحديثة الخاصة بتمكين المرأة أن مؤشرات التمكين لا تخرج عن أربعة جوانب، هي: الجانب التعليمي، الجانب السياسي (ESCWA, 2012).

كما يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية والدخل المكتسب والأجور، ويؤكد الداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم، وقد أنجحت الحركة النسوية مصطلحاً جديداً يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء. (شملاوي و الحيط، 2019)

أما مسألة تمكين المرأة من القضايا الحديثة التي بدأت بالتطور ونالت إتمام العالم أجمع وأن كثيراً من المنظمات الإنمائية سواء الحكومية أو التابعة للأمم المتحدة تبنت مبدأ تمكين المرأة وجعلت من ذلك هدفاً رئيسياً في برامجها وأصيح مفهوم تمكين المرأة هدفاً أساسياً لعدة مشاريع تنموية وقد عرف البنك الدولي تمكين المرأة بأنه أحد العناصر الرئيسية للحد من الفقر وبنفس الوقت عنصر مساعد في التنمية (bank, 2012) ونظراً للأهمية البالغة الذي يحققها التمكين الاقتصادي للمرأة، ونظراً لإدراك مختلف الدول والاقتصاديات لذلك، أدى ذلك لإدراج مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لترتيب الدول في تصنيفات تقارير التنمية البشرية (الشريف، 2010)

1-1-2 أهداف التمكين الاقتصادى للمرأة

تتمثل أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في:

• زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وذلك بجعل الأسواق مكاناً لنجاح المرأة على المستوى السياسات وتمكين المرأة من المنافسة بقوة الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد ال استراتيجية أو بعبارة أخرى على صعيد القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها إذ يشكل عامل القدرة البشرية المفهوم الجوهري العملية التنمية ومن تدابير زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة التدريب المهني، الذي يقصد به كناية على النشاطات معدة لتوفير المهارات والمواقف الضرورية للعمل في مهنة محددة أو مجموعة مهن مترابطة، في أي حق من حقول النشاط الاقتصادي.

- توفير ظروف عمل لائقة إذ لابد من خلق فرص العمل التي تساعدها في إيجاد عمل مربح ومنتج في ظروف من الحرية والأمان والكرامة البشرية، وتبرز الضرورة إلى تحويل أماكن العمل إلى أماكن آمنة وخالية من المخاطر الصحية أو أية مخاطر أخرى ولابد من تحسين القوانين وتنفيذها على الواقع.
- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية إذ أن ذلك له تأثير كبير على تمكين المرأة على مستوى المجتمع إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويكبر احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء. (عباس، 2014).

1-1-3 مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر

يمكن قياس التمكين لاقتصادي للمرأة داخل أي دولة عن طريق استخدام جملة من المؤشرات هي: (حساني و خوني، 2015)

- ✓ المساهمة الاقتصادية : مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل .
- ✓ الفرص المتاحة اقتصادياً: نوعية المشاركة للمرأة، نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
- ✓ المشاركة في اتخاذ القرار: الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمى، مد مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.
- ✓ التعليم: نوعية التعليم، الفرص المتاحة لتطوير المرأة علمياً، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.
 - ✓ الصحة: العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، العناية الطبية النفسية.

2-1: ريادة الأعمال النسوية

1-2-1 تعريف ريادة الأعمال النسوية

- يعرف بيتر دراكر عام 1985 الريادي بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة الى إنتاجية مرتفعة . (زايد، 2010)

ومن ثم فان المنظمة الريادية يجب أن تتوفر على ثلاث عناصر أساسية مرتبطة بالفرد الريادي وهي:

- الأفراد الرياديين لن يكون هنالك إبداع من دونهم.
- البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة، المثالية، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية.
- البعد البيئي المرتبط بالأسواق، فالفرد الريادي هو الشخص الذي لديه القدرة على ابتكار أعمال جديدة ولديه الخبرة والمعرفة والاستقلالية بالتعبير عن أفكاره الجديدة (القرنة، 2014)

لا يختلف مفهوم المرأة الريادية عن الرجل الريادي، فهناك من عرفها بأنها هي المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بشراء أو ورثت مؤسسة حيث تتحمل مسؤوليتها المالية الإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في تسييرها الجاري، كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة . (طويطي و وزاني، 2019)

2-2-1 خصائص وسمات المرأة الربادية

✓ تعتبر فاعلاً اقتصادياً وذلك حيث أن ريادة الأعمال تعتبر وظيفة اقتصادية بالأساس، وذلك حيث أنها تعتبر ذات علاقة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بشكل أساسي بالعملية الإنتاجية وتوزيع السلع، وفي هذه الحالة تركز المرأة بشكل أساسي على خلق المشاريع الاقتصادية المختلفة من حيث التصنيع أو الجانب الخدمي.

√ متحملة للمخاطر وذلك حيث أن الخطر يعتبر عنصراً أساسياً يكاد لا ينفصل عن ريادة الأعمال، وذلك حيث أن المرأة الريادية تنطلق من حالة عدم اليقين في المستقبل، وذلك حيث أنها تقوم ببدء المشروع الاقتصادي مع وجود احتمالات للخسارة حتى وان كانت منخفضة

✓ ديناميكية وذلك حيث أن البيئة الخاصة بريادة الأعمال تتطلب من المرأة الريادية أن تكون ديناميكية وذلك حتى يمكنها أن تستجيب لمختلف التغيرات التي يمكن أن تحدث في بيئة العمل، هذا بالإضافة إلى العمل على استغلال مختلف الفرص التي قد تظهر أمامها خاصة وأن الأنشطة التجارية لا تنطوي على عدد محدد من القواعد والمبادئ التي يتم الالتزام بها والانطلاق وفقا لها.

√ مبتكرة ومبدعة حيث أن ريادة الأعمال تتطلب قدراً من الابتكار والإبداع والعمل على إدخال الجديد والأفضل دائماً في مجال الأعمال، الأمر الذي يتم من قبل الشخص الريادي، ومن الملاحظ أن الابتكار قد يأخذ العديد من الأشكال والتي قد تتمثل في مصادر جديدة للمواد الأولية، طرق جديدة ومختلفة للإنتاج، سلع جديدة، أسواق جديدة . (الغريب، 2021)

3-2-1 نظربات ربادة الأعمال النسوية

تمثل ريادة الأعمال النسائية التي تعد المحو الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها عنصر فعال في المجتمع ومن بعض النظريات المفسرة لريادة الأعمال النسوية ما يلى: (ضيف و بوران، 2017)

- نظرية المقاربة بالنوع: منذ السبعينات بدأت السياسات التنموية في التركيز على أهمية العنصر البشري باعتباره مورد اقتصادي يساهم في تطوير الإنتاج ومنذ ذلك الوقت أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية فهي تتضمن احترام حقوق كل أنواع البشر نساء ورجال.
- المرأة الرائدة المألوفة أو التقليدية: تتميز هذه الفئة من النساء بقدرتهن على التأقلم مع الضغط داخل الأسرة وخبراتهن المهنية معظمهن متزوجات وينشأن مؤسساتهن بالاعتماد على المهارات المكتسبة من خلال متابعتهن لأدوارهن الأنثوية التقليدية.
- المرأة الرائدة المبدعة: تتميز هذه الفئة بقدرتهن العالية في الإبداع ولرفضهن للانصياع لفكرة تبعية الرجل وفكرة تأنيث أدوار المرأة من مميزات هذه الفئة أنهن يعتبرن ريادة الأعمال كمحور أساسي في الحياة وهن نساء ذات مستوى تعليمي عالي نجحن في تأسيس وتسيير مشروعاتهن على جميع المستويات وبالأخص المستوى التنظيمي هذه الفئة هن النساء الرائدات استطعن أن يجعلن من المشاكل والعراقيل التي تواجههن دافعا لتعزيز روح المبادرة وتحقيق طموحاتهن.
- المرأة الرائدة المنزلية: تتميز هده الفئة من النساء بكونهن يتمتعن بحس منخفض لريادة الأعمال فهن يحبذن دورهن كأمهات أو ربات بيوت كدور أساس على فكرة الاستقلالية ويعتبرن ريادة الأعمال دور ثانوي لكن ريادة الأعمال تمنح لهن فرصة تحقيق الذات.

• المرأة الرائدة المتطوعة: تتميز هذه الفئة يرفضن فكرة التبعية للرجل هن في أغلب الأحيان من إتباع الفكر الذي ينادي بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع ويتميز بالتوفيق ما بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي لمؤسساتهن، كما يعتمدن على مؤشر الأرباح المحققة من طرفهن لتعزيز الفكر الإنساني.

1-3 الدراسات السابقة

1- دراسة « Mathotra, et al, 2002 » وهي من الدراسات الرائدة في مجال قياس تمكين المرأة والتي هدفت إلى وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعياً، وتعد من أهم الدراسات التي تناولت التمكين خلال 1983-2001 وقد استخدم الباحثون منهج تحليل المحتوى في هذه الدراسة وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور لأهم مجالات التمكين ومؤشراته، وكيفية استخدام هذه المؤشرات لتصميم مقياس عالمي، يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة.

2- فيه دراسة حديثة قدمت الباحثتان « Shamlawi, saqfalhaite, 2016 » تحليلاً وصفياً لتمكين المرأة العربية من خلال استعراض تقارير الفجوة الجندرية لمدة عقد من الزمان 2006-2015 وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية استطاعت تقليل الفجوة الجندرية في المجالين الصحي والتعلمي وفشلت في تقليص الفجوة الجندرية في كل من المشاركتين الاقتصادية والسياسية وأن هناك أثر واضح للدخل على تمكين المرأة .

3- دراسة الأحمدي وأبو خضير، 2009 هدفت إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه القيادات في القطاعات النسائية بالمملكة العربية السعودية، ومدى مساهمة الحلقات التطبيقية المقدمة في الفرع النسائي بمعهد الإدارة العامة في تمكين القيادات من مواجهة تلك التحديات، وتعزيز دورها ورفع كفاءتها الإدارية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 122 قائداً من القيادات الإدارية النسائية وأهم ما توصل إليه أن القيادات الإدارية في القطاعات النسائية تواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها الإدارية والقيادية والتي كان من أهمها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمادية ونقص التمكين الإداري.

4- دراسة ريم لونيسي 2018، صعوبات ريادة الأعمال النشوية بحجمها الصغير والمتوسط في الجزائر مقال بمجلة الجزائرية للأمن والتنمية هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المعوقات والصعوبات التي تواجه المرأة في مجال ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المرأة المقاولة في الجزائر تعاني من صعوبات ذاتية واجتماعية متعلقة بذهنيات المجتمع وأخرى تنظيمية واقتصادية كقصور التشريعات المحفزة لريادة الأعمال النسوية بالإضافة إلى صعوبات التمويل.

2- واقع التمكين الاقتصادى للمرأة في الجزائر

تطورت مجالات عمل المرأة فبعد أن كان القطاع العمومي هو الوجهة المفضلة لها، وبفعل تغير الظروف السائدة في العالم بشكل عام نتيجة الانفتاح على اقتصاد السوق كان من أبرز نتائج هذا التغيير، إدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية، ويعدّ قطاع ريادة الأعمال النسوية من أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

1-2 إرساء الجانب التشريعي للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

عملت الجزائر على إرساء المساواة بين الجنسين في قانون البلاد الأسمى، أي الدستور، وعززت فيه مبدأ تمكين المرأة، خصوصاً في مجال صنع القرار السياسي وذلك إثر تعديل المادة 31 مكرر سنة 2008 وتعزيزها بقانون الانتخابات بالحصص الكثر من 30% من النساء البرلمانيات، وقد وقعت الدولة على عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، رغم تدوين بعض التحفظات على غرار بلدان المغرب العربي خصوصاً فيما يتعلق بمحاربة أشكال التمييز ضد المرأة والشغل، والحقوق المدنية وغيرها وتوجد بالجزائر مؤسسات مكلفة بشؤون المرأة والنوع الجنساني وهي وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والمجلس الوطني للأسرة و المرأة، ومرصد العمالة النسوية، واللجنة الوطنية للمرأة الريفية، وتتلقى هذه المؤسسات الدعم من عدة آليات مثل ال استراتيجية الوطنية للأسرة، واللاماج المرأة والنهوض بها ومخطط عمل هذه ال استراتيجية 2010-2014، وال استراتيجية الوطنية للأسرة، والستراتيجية الوطنية لمحاربة أشكال العنف المبني على النوع الجنساني، وإلى جانب ذلك يدين القانون الجنائي التحرش الجنسي منذ 2004.

وتعمل وزارة التكوين والتعليم المهنيين على انجاز مشروع مهم وطموح لفائدة النساء مصحوب بتدابير تدعم النساء في الشغل وفي إحداث الأنشطة، وخصوصاً في المناطق الريفية، وقد شرعت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في العديد من البرامج الوطنية لفائدة النساء، منها صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية، والتخطيط الأسرى.

2-2 التمويل وهياكل الدعم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

من بين المبادرات الرائدة في مجال دعم المرأة الجزائرية في التوجه للعمل المقاولاتي، نجد أبرز الهيئات الداعمة والمشجعة على العمل الريادي للمرأة في الجزائر نجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، ووكالة ترقية الاستثمار، صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

1-2-2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث تسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروفهم المعيشية، وهذا عن طريق استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

وظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر في سنة 1999 إلا أنه لم يعرف -صيغة السابقة-النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المراقبة أثناء مراحل إنجاز المشاريع .

1-1-2 مساهمة الوكالة في تمويل المشاريع الاقتصادية للمرأة

قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها وإلى غاية 2021/03/31 بتقديم 944558 قرض على مستوى التراب الوطني، والجدول يوضح عدد المستفيدين من هذه القروض حسب الجنس.

الجدول رقم 01: توزيع عدد المستفيدين من القروض حسب الجنس

| النسبة | العدد | جنس المستفيد |
|--------|--------|--------------|
| %63.63 | 601032 | نساء |
| %36.37 | 343526 | رجال |
| %100 | 944558 | المجموع |

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ الإطلاع 2022/05/15

نلاحظ من الجدول أن نسبة النساء اللواتي استفدن من القروض المقدمة من الوكالة تقارب 63% بينما نسبة الرجال الذين استفادوا من القروض لم تتجاوز نسبة 75% وهذا راجع لان نسبة القروض المخصصة لشراء المواد الأولية أكبر من القروض المخصصة لإنشاء المشاريع المصغرة، حيث أن النساء يقمن بشراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم النسيج والخياطة وغيرها، كما أن هذا النوع من القروض يشجع كثيراً النساء ماكثات في البيت على توسيع مشاريعهن وإنشاء مشاريع جديدة خاصة في مجال الصناعات التقليدية.

2-2 -2 الصندوق الوطنى للتأمين على البطالة CNAC

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب قانون 94-188 المؤرخ في 60جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين غلى البطالة، كما يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحتسبة ستة وثلاثين شهراً(36)، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يسهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم. كما كلف الصندوق CNAC بمهمة جديدة وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في ماصب الفيام ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين والعمال الأجراء الذين فقدوا (caisse national بعن 2003) مناصب شغلهم بصفة لإدارية ولأسباب اقتصادية.الذين تتراوح أعمارهم ما بين 185لي 50سنة. d'assarance -chomage, 2020)

2-2 مساهمة الوكالة في دعم المشاريع الموجهة للمرأة

منذ نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2020/12/31 قام بتمويل 150278 مشروع، والجدول رقم 02 يوضح توزيع المشاريع بين النساء والرجال والنسبة من إجمالي المشاريع حسب النشاط.

الجدول رقم 02 : توزيع المشاريع الممنوحة من طرف CNAC حسب النشاط.

| نسبة المشاريع النسوية | المشاريع الممنوحة للنساء | | | نوع النشاط |
|-----------------------|--------------------------|--------|----------|------------------|
| | | | الممنوحة | |
| %11.1 | 2569 | 20575 | 23144 | الفلاحة |
| %22.6 | 3251 | 11132 | 14383 | الحرف التقليدية |
| %2.5 | 215 | 8374 | 8589 | البناء و الأشغال |
| | | | | العمومية |
| %5.2 | 18 | 329 | 347 | الري |
| %21.9 | 2577 | 9199 | 11767 | الصناعة |
| %2.3 | 21 | 877 | 898 | الصيانة |
| %0.4 | 2 | 488 | 490 | الصيد البحري |
| %47.7 | 586 | 642 | 1228 | مهن الحرة |
| %17.2 | 5392 | 25956 | 31348 | الخدمات |
| %1.5 | 688 | 45162 | 45850 | نقل البضائع |
| %1.2 | 148 | 12086 | 12234 | نقل المسافرين |
| %12.14 | 15467 | 134811 | 150278 | المجموع |

المصدر: Bulletin d'information statistique de lentreprise N°36, Ministère de l'industrie et des Mines نلاحظ من الجدول أن نسبة تمويل المشاريع النسائية ضئيلة مقارنة مع المشاريع الرجالية، حيث بلغت المشاريع النسوية الممولة 15467 مقابل 132455 للرجال نسبة 12.14% إجمالي المشاريع الممولة.

2-2-3 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحويل عوامل الزيادة والاستقلالية لدى الشباب وذلك بالنظر لعدد مؤسسات المنشأة في إطار دعمها وعدد المناصب المتوفرة من الشغل، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم96-296 المؤرخ في 80سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة.

وبناءً على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22نوفمبر 2020 تم تعديل التسمية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وتسعى إلى تشجيع ودعم الفكر المقاولاتي، كما تعمل على تشجيع الاستثمار والتقليص من نسبة البطالة. gestion de micro-credit en Algerie, 2020)

2-3-1 مساهمة الوكالة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تمول العديد من المشاريع الشبابية للذين يريدون إنشاء مشاريعهم الاستثمارية ولكن لا يملكون رؤوس الأموال لذلك فيما يأتي سنعرض بعض الإحصائيات لعدد المشاريع أو القروض الممنوحة للشباب فئة النساء خاصة ونسبة القروض السنوية من إجمالي القروض الممنوحة خلال فترة 2010_2016 وأيضا عرض المشاريع الممولة حسب نوع النشاط والجنس .

هناك فرق واسع بين عدد المشاريع فئة النساء الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمقدرة بـ 380 مشروع بنسبة 11 % وبين نسبة المشاريع فئة الرجال المقدرة بـ 5318 مشروع بنسبة 91 %، برغم أن المناخ الاستثمار في الجزائر يمنح الفرص بشكل متكافئ بين النساء والرجال إلى حدّ ما، إلا أن نسبة ولوج النساء لهذه الوكالة مقارنة بالرجال جداً صعبة، وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الجزائري السلبية للمرأة في عالم الأعمال من جهة وقلة خبرة المرأة في مجال الاستثمار وحداثتها في القطاع من جهة أخرى.

ولكن هذه النسب لا تعكس حقيقة نشاط المرأة، حيث لا يجب أن ننسى فئة النساء اللواتي يعملن في المجال غير الرسمي واللواتي يشكلن نسبة الأكبر، فليس جميع النساء بإمكانهن إعلان نشاطهم بشكل واضح ورسمي لظروف عديدة وأسباب مختلفة، منها السلطة الذكورية التي ترفض رؤية المرأة منافسة لها، فضلاً عن الرجال الذين يستعملون أسماء زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم لافتتاح سجلات تجارية بأسمائهن، لكن التسيير الحقيقي للعمل يكون من طرف الرجل.

كما أن توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وعرفت تذبذبا أثناء المدة ما بين 2010- 2020.

2-1 المشاريع الممولة حسب النشاط والجنس الجدول رقم 03:المشروعات الممولة من قبل ANADEحسب نوع النشاط والجنس

| نسبة المشروعات | | نوع النشاط | | |
|----------------|--------|------------|--------------------------|--|
| النسائية | النساء | الرجال | | |
| %5 | 2700 | 55441 | الزراعة | |
| %17 | 7337 | 35793 | الحرف | |
| %2 | 820 | 34063 | البناء والأشغال العمومية | |
| %4 | 25 | 535 | الري | |
| %15 | 4004 | 23348 | الصناعة | |
| %2 | 177 | 10396 | الصيانة | |
| %1 | 16 | 1115 | الصيد | |
| %46 | 5478 | 6439 | الأعمال الحرة | |
| %17 | 18011 | 90550 | الخدمات | |
| %3 | 389 | 12996 | النقل بالتبريد | |

| %1 | 709 | 55821 | نقل البضائع |
|-----|-------|--------|---------------|
| %3 | 481 | 18516 | نقل المسافرين |
| %10 | 40147 | 345019 | المجموع |
| | | | |

المصدر:Bulletin d'information statistique de l'entreprise N°36, Ministère de l'industrie et des Mines

نلاحظ أن المشاريع الممولة للنساء من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ضعيفة مقارنة مع التمويلات الممنوحة للرجال حيث نسبة تمويل المشاريع السنوية 10 % من إجمالي التمويلات الممنوحة للشباب حيث بلغت 40147 تمويل للنساء مقابل 345019 تمويل للرجال .

تأتي في مقدمة التمويلات الممنوحة للنساء الأعمال الحرة نسبة 46% ثم تليها الأنشطة الحرفية والخدمات بنسبة 17 %ليليها باقي الأنشطة الأخرى بنسبة ضئيلة، ونلاحظ أيضاً أن المشاريع النسائية اتجهت نحو المهن الحرة في المقدمة بنسبة 47.7% يليه نشاط الحرف التقليدية بنسبة 22.6%، الصناعة بنسبة 21.9% ثم الخدمات 17.2 %أما باقي الأنشطة بنسبة ضئيلة.

2-2-4 وكالة ترقية الاستثمار

هي وكالة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتؤسس شباك وحيد يضم كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشاريع، وذلك من أجل التقليص في آجال الإجراءات الإدارية، وذلك دون تجاوز الحد الأدنى الأقصى وهو 60 يوم، أما عن الدور الذي تقوم به الوكالة فقد ساهمت في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 3344 مليار دينار جزائري، بعدد مشاريع يفوق 43200 يساهم في إنشاء 1.6 مليون منصب شغل.

2-2 التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر في أرقام

استناداً إلى التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين the gender gap report لسنة 2022 الذي يتم إعداده من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي في مجال تمكين المرأة، أين ظهرت الجزائر خلالها في ذيل القائمة للترتيب العالمي، ويلاحظ تراجع كبير لتمكين المرأة في الجزائر بأربعة مراتب كاملة في سنتين متتاليتين، كما أنها انتقلت من المرتبة 119 في سنة 2010، إلى 140 في سنة 2022 وهو ما يعبر عن تراجع كبير في المجال تمكين المرأة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول رقم 04:

2-2 ترتيب الجزائر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة

قام المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum بإعداد التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين لسنة 2022 حيث تراجعت مرتبة الجزائر إلى آخر الترتيب وتحصلت على المرتية 140 من أصل 146 دولة خضعت للدراسة .

الجدول رقم 04: الترتيب العالمي للجزائر في مجال تمكين المرأة (2010-2022)

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | السنوات |
|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|
| 0.602 | 0.633 | 0.634 | - | 0.629 | 0.629 | 0.642 | 0.632 | 0.618 | 0.596 | 0.611 | 0.599 | 0.605 | النتيجة |
| 140 | 136 | 132 | - | 128 | 127 | 120 | 128 | 126 | 124 | 120 | 121 | 119 | الترتيب |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع:

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality 3

تاريخ الاطلاع :2022/06/13

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الترتيب العالمي للجزائر في مجال تمكين المرأة بين سنة 2010- 2022 أن الجزائر شهدت تذبذب وتراجع معتبر لم تتمكن من خلاله الجزائر تحسين ترتيبها العالمي، وشهدت 2022 أسوأ ترتيب وهو الرتبة 140 من أصل 146، وكان أحسن ترتيب في سنة 2010 بالمرتبة 119، كما تجدر الإشارة الى انعدام الإحصائيات لسنة 2019.

ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييم جهود الدول المختلفة في مجال دعم وترقية مكانة المرأة على دراسة مؤشرات أساسية هي: المشاركة الاقتصادية والفرص، الحصول على التعليم، الحصول على الرعاية الصحية و أخيراً المشاركة السياسية. والجدول 20 يفصل معطيات المؤشرات المختلفة بالنسبة للجزائر.

ورد في تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في العام 2021 (غانم، 2022)، أن الجزائر تضم النسبة الأكبر من النساء خرّيجات اختصاص الهندسة في العالم، إذ تبلغ نسبتهن 48.5 % من مجموع خرّيجي الهندسة في البلاد. وعلى سبيل المقارنة. لكن لا يزال الرجال يسيطرون على المهنة بحدّ ذاتها. لذا، ليس مفاجئًا أن رائدات الأعمال يعانين أيضًا من نقص التمثيل، إذ تعيقهن الكثير من القيود، ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء من 2.20% في سنة 1987 %في سنة 2018. وبلغ مجموع المسجّلين في التعليم العالي والكتابة لدى النساء من 2020% في سنة 1987 %في سنة 1987 % وأتاح التعليم الشامل للنساء الدخول إلى سوق العمل. ففيما مثّلت النساء 1.8% من مجموع القوة العاملة في سنة 1987، وصلت نسبتهن بعد ثلاثة عقود إلى 20 %. لكن توظيف النساء البالغات في الجزائر على 13.8 %فقط، مقابل 7.00 %للرجال، كما يُشار إلى أن تمثيل النساء ناقص أيضًا توظيف النساء البالغات في الجزائر على 13.8 %فقط، مقابل 7.00 %للرجال، كما يُشار إلى أن تمثيل النساء ناقص أيضًا في قطاع الأعمال، حتى لو كانت جمعية سيدات الأعمال الجزائريات تقدّم صورة وردية نوعًا ما عن تقدّم المرأة. أنشئت وتسهيل الحوار بينهن وبين المؤسسات الاقتصادية. وفقًا للجمعية، يشهد انخراط النساء في مجال الأعمال ارتفاعًا، إذ النسبة 25 % بين العامين 2013 و2018. ولكن حتى الجمعية تشير إلى أن عدد رائدات الأعمال في الجزائر، من ازداد بنسبة 25 % بين العامين الحرّة والأنشطة الزراعية، اقتصر على 150.00 امرأة في 2018. ويعني ذلك أن النساء لم يشكّلن دون احتساب المهن الحرّة والأنشطة الزراعية، اقتصر على 150.00 امرأة في 2018. ويعني ذلك أن النساء لم يشكّلن

سوى 7.6 % من أصل 1.96 مليون رائد أعمال في البلاد، أما بالنسبة إلى مؤشر ماستركارد لريادة الأعمال النسائية للعام 2020، إذ أن الجزائر تحتل تقريباً أسفل القائمة البلدان الـ58 الخاضعة للتقييم، بحيث نالت 37 نقطة في المؤشر، والحال أن نسبة النساء اللواتي يملكن أعمالًا تصل إلى 6 % في الجزائر.

3- عراقيل ريادية الأعمال للمرأة في الجزائر وسبل إنجاحها

تعتبر مساهمة المرأة في جميع أنحاء العالم مساهمة كبيرة في الاقتصاد وسوق العمل من خلال عمليها في القطاعين العام و الخاص، وتعد عدم المساواة المستمرة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أحد أهم الأسباب في تبعية المرأة وجعلها عرضة للعنف الاستغلال.

3-1 العراقيل الاجتماعية:

- تردد المرأة في ولوج عالم ريادة الأعمال مقارنة بالرجل نظراً لغياب ثقافة المقاولة، والخبرة والقدوة في هذا المجال،
 فلا مجال لمقارنة مع القطاع العام الذي يعد الوجه المفضلة للمرأة الجزائرية.
- طبيعة المرأة الفيزيولوجية وظروفها الاجتماعية والتي حالت دون ولوجها قطاعات ظلت حكراً على الرجل، وهي القطاعات التي تتطلب جهد بدني كقطاع البناء والأشغال العمومية والفلاحة و الصناعة، فجل المشاريع النسائية في القطاع الحرفي والخدماتي (حمزاوي، 2017)
- طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ المتميز بنظرته الدونية للمرأة الناشطة لاسيما إذا تعلق الأمر بقطاعات غير تقليدية للمرأة كقطاع المقاولات، وبالرغم أنه لا يمكن إنكار تطور المجتمع الجزائري بشكل ايجابي بخصوص تقبل دور المرأة في المجال السياسي والاقتصادي، إلا أنه لم يصل إلى مرحلة انتفاء التمييز بين الرجل والمرأة، لاسيما في القطاع الاقتصادي. (شلوف، 2009)
 - صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، المقاولاتية مجال صعب، وبتطلب جهداً كبير.
 - ضعف تقدير المجتمع لجهود المرأة بصفتها رائدة أعمال.
 - ضعف تقبل الرجل لفكرة قيادة المرأة له .

3-2 العراقيل الإدارية والتمويلية

- بيروقراطية الإدارة وبطء الإجراءات الإدارية المرهقة والتحفظ في أداء المعاملات واستكمال الوثائق في وقتها المحدد بسبب البيروقراطية المفرطة .
- تغلب المنطق الاداري ومطابقة الملف على المنطق الاقتصادي، فهيئات الدعم التي سيق التطرق اليها هي أولاً وأخيراً هيئات إدارية يسيرها أعوان إداريون وليسوا اقتصاديين .
- العجز المفرط في مجال الاتصال وفي ملائمة إجراءات إنشاء المؤسسات، خاصة فيما يخص التأخر في الرد بقبول الملف ما يؤخر البدء في إنجاز مشاريعهن في الوقت المرغوب.
- صعوبة حصول النساء على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها صغر حجم المؤسسة وارتفاع احتمال المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية تربك البنوك من عدم قدرة النساء على تسديد الدين في الآجال المحددة، نظراً لقلة خبرتهن في مجال المال والأعمال وتمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف، وغياب عامل الثقة في قدرات المرأة المقاولاتية.

■ انعدام الضمانات الكافية بحيث تواجه المرأة في أغلب الأحيان العديد من العراقيل القانونية في بداية إقامة لمشاريعها والسبب في ذلك قد يرجع في جزء كبير منه إلى انخفاض نسبة تملك المرأة بشكل عام، حيث أنه ووفقاً لتقرير البنك الدولي فإن النساء الرياديات يمتلكن ما تعادل 1% فقط من نسبة الأملاك حول العالم وأن احتمالات تملك المرأة من العقارات والأراضي تعتبر منخفضة جداً، كما أنها تحصل على نسب منخفضة من الميراث كذلك.

3-3 العراقيل الاقتصادية و التسويقية

- صعوبة الوصول إلى السوق إذ جد المرأة صعوبة في تسويق منتجاتها مقارنة بالرجل لأسباب اجتماعية وثقافية، ولعدم القدرة على اجتذاب الموظفين الأكفاء.
- انخفاض الإمكانيات المالية لمشاريع المرأة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.
- تعاني معظم رائدات الأعمال من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها.
- تواجه الكثير من السيدات صاحبات المشاريع عدداً من الصعوبات في التواصل مع صانعي القرارات أو مع ممثلي الهيئات السياسية، في حين أن الرجال وما يقومون بإدارته من كبار المؤسسات يتمكنون من إقامة العلاقات مع صانعي القرار، بل والتأثير في عملية صنع القرار كذلك.
- تعتمد مشاريع المرأة الاقتصادية على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، تنقص من جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.

3-4 سبل إنجاح ريادة الأعمال للمرأة في الجزائر

يواجه التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر العديد من المعوقات كما يقابله مجموعة من السبل التي تعمل على تعزيز مكانة المرأة الجزائرية في مجال التمكين الاقتصادى: (درويش، 2004)

- ✓ الاعتراف بالدور الايجابي الذي تلعبه المرأة في النمو الاقتصادي ؛
- ✓ خلق بيانات أفضل لمعرفة المستقبل، من أجل فهم حقاً ما يدفع المرأة على تنظيم المشاريع، وما هي العواقب بالنسبة للاقتصاد، وينبغي فيه معالجة ثلاثة مستويات الفردية، الشركة، مستوى البيئة رجال الأعمال- للحصول على فهم أفضل فيما يتعلق بديناميكيات ريادة الأعمال، وينبغي دراسة هذه المستويات من أجل فهم طبيعة روح المبادرة لدى النساء كالتالى:

- ❖ المستوى الأول والمتعلق بمعرفة من هي فئة النساء الأكفأ للارتباط بالتوظيف الذاتي كخيار وظيفي بين الخيارات الأخرى المتاحة، هذا المستوى من التحليل هو همزة وصل بين مشاركة المرأة في قوة العمل واختيار ما يجب القيام به، وبين المسائل المتصلة بدخول المرأة في العمل الحر والخروج منه.
- ❖ المستوى الثاني من التحليل هو على مستوى الشركة، وهذا لمعرفة مدى مشاركة المرأة في الأنشطة التجارية، وما سيترتب عليه بالنسبة إلى الرجال من حيث البقاء والنمو للشركات لكل منهما.
- ❖ المستوى الثالث هو تحليل على مستوى بيئة الأعمال، ويرتبط هذا المستوى من التحليلات بفهم ماهية بيئة الأعمال ودعم أو عرقلة صاحبة المشاريع.
- ✓ حصول النساء على قدم المساواة في الموارد المالية والمباني و التجهيزات لبدء المشاريع الأعمال، عن طريق وسائل
 الإعلام التي يمكنها أن تستخدم لإثارة الاهتمام في ريادة الأعمال والترويج لها.
- √ تبعاً لدراسة سلوك المشاريع في جميع أنحاء العالم، والتي أعطت صورة واضحة عن وجود فجوة بين الجنسين في خلق المشاريع والنشاط والملكية، فان من معالم الفجوة بين الجنسين في العملية الريادية للمشاريع هي المشاركة في وقت مبكر وكذا ملكية المؤسسة التجارية وهذه الفجوة بين الجنسين هو أعظم في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع، بغض النظر عن نوع النشاط.
 - ✓ اعتماد مبدأ المساواة في إعداد البرامج و الميزانيات والإحصائيات لكل من الرجل و المرأة؛
 - ✔ توطيد وتعزيز التشاور بين جمعيات سيدات الأعمال والسلطات العمومية على المستوى المحلى؛
- ✓ إدماج النساء حاملات الشهادات والمشاريع الاستثمارية في مخططات التنمية المحلية، وفق منظور تعزيز الموارد
 والإمكانيات والأملاك المحلى؛
 - √ تشجيع النساء المقاولات على الاستثمار في قطاعات جديدة وعدم التركيز على المجال الحرفي فقط؛
- ✓ وضع وتنفيذ سياسات منسقة لحرية حركة السلع والخدمات للمستثمرين الاقتصاديين، خصوصاً سيدات الأعمال،
 للاستفادة من الأسواق الإقليمية وشبه الإقليمية؛

قام مركز بابسون (بدوي و بوخدوني، 2020) للقيادة النسائية الريادية بتوثيق الكيفية التي تجلب بها الجهود المجتمعية مجموعة من رواد الأعمال المحتملين من النساء اللواتي أبدو الشركات لتبادل معارفهم وخبراتهن وإلهامهم، فمن خلال ذلك تعتبر المرافقة ضرورية لرائدات الأعمال، لأن أكبر اقتصاديات العالم تعطيه أهمية كبرى فعلى سبيل المثال استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية مثيرة للاهتمام بحيث تركز المبادرات على توفير برامج خاصة لتدريب صاحبات المشاريع في الجامعات الأمريكية، زاد عدد دورات ريادة الأعمال والتخصصات والتركيز بشكل كبير في الأقسام وكليات إدارة الأعمال الجامعية والدراسات العليا، ومع ذلك فإن عدد النساء الملتحقات بهذه الفصول يكون دائماً أقل بكثير من عدد الرجال، سواء في المحاكم أو الأنشطة اللامنهجية، مما نتج عنه نجاح ملحوظ في مبادرات سيدات الأعمال في إدارة الأعمال الصغيرة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة مثل Office Depot, Sam's Club Wall Mart ..الخ، فعلى هذا الأساس تشهد المرافقة أهمية، لأن هاما بهذه الطريقة ضروري لتعزيز رواد الأعمال في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص لأنه يساهم في تمكين سيدات الأعمال.

الخاتمة

قطعت النساء الجزائريات شوطًا طويلًا منذ نيل الجزائر استقلالها في 1962. فقد انتقلن فعليًا من ماكثات في البيوت إلى عاملات في القطاع العام إلى هامش قطاع الأعمال واقترين أكثر فأكثر من محور عالم ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة، حيث بدأت الدولة الجزائرية تُبدي اهتمامًا بإعداد برامج دعم لريادة الأعمال النسائية وتعزيز قدرات المرأة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فأطلقت الكثير من المبادرات لكن، ويجب فعل الكثير لمساندة هذه المبادرات، وتعزيز فاعليتها، وترشيد البيروقراطية الشديدة التعقيد في البلاد. فضلًا عن ذلك، تحتاج الجزائر إلى حملة توعية ثقافية من شأنها التصدي للتأثير المؤذي الذي تمارسه المفاهيم الذكورية الكارهة للنساء في ما يتعلق بأدوار المرأة. ولن تعود هذه الخطوات بالفائدة على النساء فحسب، إنما أيضًا على الدولة ككل. فالنساء المقاولات يُقدّمن، أسوةً بنساء أخريات، دليلًا قاطعًا على الجدوى التجارية لريادة الأعمال النسائية في الجزائر. ويُثبت انتصارهن في بيئة مجافية إلى حد كبير أن ما من أمر مستعص على المرأة إذا أتيحت لها فرص متكافئة للتنافس في عالم الأعمال.

النتائج:

- ﴿ الريادة النسائية تعني تولي المرأة لمختلف الأعمال في الأنشطة التجارية وذلك على أن تقوم بإنشاء وإدارة هذه المشارب لصالحها.
- ﴿ تمثل الريادة النسائية عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الدولة وذلك على اعتبار أن المرأة عنصراً فاعلاً في المجال الاقتصادي .
- ◄ تتميز رائدة الأعمال في الجزائر بامتلاك نوايا لإنشاء عمل ريادي، لكن ما يتم إنجازه فعلياً يعتبر ضئيل نسبياً وهذا راجع لبعض العراقيل المتعلقة أحياناً بشخصيتها أبرزها التخوف من المخاطرة والمبادرة الفريدة مع عدم اعتمادها بجودة ونوعية منتجاتها.
- ﴿ تواجه المرأة في مجال ريادة الأعمال إلى صعوبات اقتصادية أيضاً وأبرزها صعوبات التمويل، ارتفاع الضرائب، صعوبات في عملية التسويق، وعدم قدرة المرأة المقاولة على المنافسة خاصة إذا كان رأسمالها محدود، كما أن صعوبة عملية الحصول على الموارد أحد أهم التحديات التي تواجه الريادة النسائية سواء بما يتعلق بالموارد الخاصة بالإنتاج أو الموارد المالية والائتمانية .
- ﴿ أثبتت فرص نجاح المشاريع الريادية بأنها ضئيلة إلى حد ما لأن الإجراءات المرافقة لصاحبات المشاريع على غرار الدعم و المراقبة والمرافقات المبتدئة لبدء التشغيل و الملاحظات حتى لو تم بالفعل اتخاذها في هذا المجال تظل غير كافية نظراً لنقص الخبرة نظراً لما تعرفه معدلات التشغيل للإناث التي ظلت لفترات طويلة في قطاعات محددة كما تم ذكره سابقاً.
- حقيقة التمكين الاقتصادي للمرأة لا يمكن حصره في النسب الرسمية، حيث لا يجب تجاهل فئة النساء اللواتي يعملن في المجال غير الرسمي واللواتي يشكلن نسبة كبيرة، فليس جميع النساء بإمكانهن إعلان نشاطهم بشكل واضح ورسمي، منها السلطة الذكورية التي ترفض رؤية المرأة منافسة لها، فضلاً عن الرجال الذين يستعملون أسماء زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم لافتتاح سجلات تجارية بأسمائهن، لكن التسيير الحقيقي للعمل يكون من طرف الرجل.

التوصيات

◄ ضرورة عقد الحكومة الجزائرية في النظر إلى عقد مجموعات تضم شركات القطاع الخاص والشباب وممثلي الجامعات وصناع القرار من وكالات الدعم والتمويل وكذا وكالات التشغيل على المستوى الإقليمي من أجل زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة في النظام لصالح لريادة الأعمال النسائية .

◄ العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي الذي يساعد في كفالة مختلف الحقوق والحريات للمرأة بما يساعدها على العمل بشكل أكثر حرية، مع إعادة النظر في موضوع التقييد القانوني في توقيت العمل بالنسبة للمرأة إذ أن البنك الدولي مؤشر المرأة والأعمال والقانون قدرة المرأة على العمل ليلا كمؤشر على قدرتها على المساهمة الاقتصادية.

◄ توجيه النساء نحو الفرص المهنية في الاقتصاد الرقمي من خلال ربطهم بالشركات الناشئة والحاضنات الحالية ومن خلال توفير التدريبات لتعريف الشباب بالكفاءات الرقمية تتخذ الحكومة الجزائرية خطوات تطوير الاقتصاد الرقمي للبلاد نظراً لأهميته في دعم تنافسية الجزائر على المستوى العالمي.

◄ العمل على تعزيز الابتكار والإبداع بمشروعات ريادة الأعمال النسائية على المستوى المحلي وتوفير الدعم لرواد الأعمال النسائية لتطوير ابتكاراتهم وإبداعاتهم مع إيجاد وتسويق عدد من الطرق المبتكرة لتطوير مشروعات ريادة الأعمال النسائية.

◄ برمجة أيام تحسيسية لتوعية النساء المستفيدات من دعم مختلف الوكالات وأهم الخدمات والحوافز التي تقدمها وذلك لدعم كل مشاريع الاستثمار التي تتعهدها، مع تقديم امتيازات إضافية للمرأة وذلك لتدم التمكين الاقتصادي لها عن طريق خلال تسهيل إدارة المشاريع النسوية التي توفر مناصب شغل دائمة في الجزائر؛

المراجع:

- أيمن فاروق الغريب. (2021). دور الريادة النسائية وأثره في دعم معطيات التنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030. المجاة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 12.
- حسيبة حمزاوي. (2017). *المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع 2000-2016*. الجزائر: كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- حنان عطا شملاوي، ونهيل اسماعيل سقف الحيط. (2019). محددات تمكين المرأة في الدول العربية. دراسات، العلوم الانسانية و الاجتماعية، 53.
- داليا غانم. (09 06، 2022). في وجه الصعاب رائدات الاعمال في الجزائر. تاريخ الاسترداد 15 00، 2022، من مركز https://carnegie-mec.org/2022/06/09/ar-pub-87302 مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط: 2015-87302 مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط: 2015-87302 مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية إطلالة على حالة رقية حساني، ورابح خوني. (2015). التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية إطلالة على حالة
- رمضان محد درويش. (2004). واقع المرأة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية . المؤتمر السنوي الرابع و الثلاثون لقضايا السكان و التنمية، المركز الديموغرافي القاهرة، 204.

الجزائر. دفاتر اقتصادية (العدد 06).

- سامي الشريف. (26-28 أكتوبر، 2010). دور الاعلام في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية. الندوة القومية حول دور الاعلام في احداث التغيير المطلوب للنهوض بعمل المرأة منظمة العمل العربية، صفحة 121.
- سامية بدوي، وصبيحة بوخدوني. (2020). تمكين المرأة في ريادة الاعمال بالجزائر . مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلة 02 عدد 14 ص 7.
- عائشة ضيف، وسمية بوران. (2017). دراسة ميدانية لريادة الأعمال النسائية في منطقة الشرق الأوسط التحديات والفرص . مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 55.
- فاطمة شلوف. (2009). المرأة المقاولة في الجزائر. جامعة قسنطينة الجزائر: رسالة ماجستير تخصص علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية.
- ل القرنة. (2014). أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة. لندن: رسالة ماجستير في ادارة الاعمال جامعة الشرق الأوسط.
- مراد زايد. (2010). الريادة والابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة . الملتقى الدولي للمقاولاتيه التكوين وفرص الاعمال جامعة بسكرة الجزائر .
- مروة عبد الرحيم عباس. (2014). التمكين الاقتصادي وعلاقته بتمكين المرأة في العراق 1980-2011. قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق.
- مصطفى طويطي، و ليدية وزاني. (2019). تقييم فعالية آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري، قراءة احصائية. مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 العدد 04.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDO. (2012). التنافسية وتنمية القطاع الخاص: السياسات الداعمة لزيادة منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا . OCDE.

- (2020, 03 16). Consulté le 04 15, 2022, sur caisse national d'assarance -chomage: www.cnac.dz
- agence natinnal de gestion de micro-credit en Algerie. (2020, 01 01). Consulté le 05 02, 2022, sur www.angem.dz
- bank, w. (2012). capabilities, opportunities and participation:gender equality and developement in the middle east a nd north africa . washington.
- ESCWA. (2012). addressing the barriers to women's economic participation in the ESCWA region , EConomic and Social commission for Western Asia. New York, United Nation.